

Distr.
GENERAL

A/51/633
30 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة اليكم من فخامة السيد أليكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية
بيلاروس (المرفق الأول) ومذكرة صادرة عن حكومة جمهورية بيلاروس حول قيام المجتمع الدولي بمزيد من
الأنشطة المنسقة بشأن تشيرنوبيل وإمكانية القيام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بتنفيذ مقترحات بيلاروس
في مجال التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل (المرفق الثاني).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٢١ من جدول الأعمال.

(توقيع) أليكسندر سيتشو
الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

رسالة مؤلفي التقريرين الأولين لجمهورية بيلاروسية

[الأصل: بالروسية]

لم يشهد العالم قط كارثة بيئية بمثل حجم كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. فمنذ عشر سنوات ونيف وبيلاروس تعيش عواقب كارثة بيئية قومية. وكما تعلمون، فإن ٧٠ في المائة من الغبار الذري الناجم عن تشيرنوبيل قد سقط فوق بيلاروس، حيث يعتبر متوسط الجرعة الإشعاعية التي تعرض لها السكان أعلى ما شهده العالم. إذ ازدادت نسبة الإصابة بسرطان الغدة الدرقية مئات المرات، وانخفضت نسبة المواليد بواقع ٤٠ في المائة. أما عدد الضحايا فيقدر حاليا بالآلاف. ولا يزال الناس يعانون من آثار الكارثة. واضطرت حكومة جمهورية بيلاروس الى تخصيص ما يصل الى ربع الدخل القومي لحل المشاكل الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل.

وحكومة جمهورية بيلاروس تعلق أهمية بالغة على أنشطة الأمم المتحدة في مجال حشد المساعدة الدولية وإبراز مصالح بيلاروس الخاصة في فترة ما بعد كارثة تشيرنوبيل، باعتبارها أشد الدول تضررا وأقلها إمكانيات مالية.

ونحن نقدر ما تم بذله من جهود حق قدره ونشكركم، سيادة الأمين العام وكافة العاملين بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، على ما قدمته من مساهمة في القضية النبيلة المتعلقة بمساعدة ضحايا تشيرنوبيل.

ومن دواعي سرورنا أيضا أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الخمسين، قرارا أدرجت بموجبه مشكلة تشيرنوبيل في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في عام ١٩٩٧. ونحن نرى أن هذه المسألة يجب أن تظل قيد نظر الجمعية العامة في السنوات المقبلة.

وبالنظر الى الطابع الخاص لآثار كارثة تشيرنوبيل على بيلاروس، أود أن أوجه عنايتكم الى النهج البيلاروسية الأساسية تجاه تنمية التعاون الدولي الطويل الأجل في العقد الثاني من فترة ما بعد كارثة تشيرنوبيل.

فحكومة جمهورية بيلاروس تشيد، بوجه عام، بالجهود المبذولة من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لدراسة الآثار الناجمة عن كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية وتخفيفها وتقليلها. ومع ذلك، أصيبت بيلاروس بخيبة أمل إزاء الاستجابة المتواضعة من بعض المنظمات الحكومية الدولية لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بتوفير الدعم للمشاريع الهادفة الى تقليل الآثار المأساوية للكارثة.

ونحن نرى أن هذه الاستجابة تدل على عدم كفاية تنسيق وتكامل جهود الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تغير شاغل منصب منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل خمس مرات. كما أعيد تنظيم أمانة تشيرنوبيل، بالكامل، أربع مرات. ونحن نرى أن عدم الاستقرار هذا في ملاك الموظفين لا يمكن تفسيره بمجرد إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ونحن على اقتناع تام بأن المشكلة الرئيسية ما زالت تتمثل في تمويل قائمة برامج ومشاريع تشيرنوبيل ذات الأولوية، التي استعرضتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥. ونحن مدركون تماما للحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة، ولا نعول على موارد إضافية من ميزانيتها. وفي هذا الصدد، أود تذكيركم بأن اللجنة الرباعية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتشيرنوبيل قد عهدت إلى إدارة الشؤون الإنسانية، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بمهمة وضع استراتيجية لالتماس تمويل المشاريع المتصلة بتشيرنوبيل من المؤسسات المالية الحكومية الدولية والبلدان المانحة.

وكما تعلمون، فإن اقتصاد بيلاروس يتعافى تدريجيا من الخسائر التي لحقت به من جراء كارثة تشيرنوبيل. ولا يزال لهذا الجهد أولوية في برامج الحكومة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. غير أن بيلاروس ليست في وضع يسمح لها بحل كل هذه المشاكل بمفردها. فحاجتها إلى الموارد اللازمة لتجاوز آثار الكارثة تفوق بكثير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية. فبلدنا بحاجة ماسة إلى مساعدة مالية وتقنية دولية لدعم البرامج الطبية الطويلة الأجل التي تنفذ بمشاركة منظمة الصحة العالمية، والتي سيكون لها أكبر الأثر بالنسبة لتعمير المناطق المنكوبة وتنميتها بصورة مستدامة.

وتود جمهورية بيلاروس أن تتحقق نتائج أكثر في أعمال آلية تنسيق أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتشيرنوبيل. ونقترح هنا أن تقوم اللجنة الرباعية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتشيرنوبيل، في اجتماعها المقرر عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بالنظر في أمر وضع استراتيجية للتعاون الدولي في العقد الثاني من فترة ما بعد تشيرنوبيل، وأن تقرر برنامج عمل للأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية الدولية لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع الدولية المتصلة بتشيرنوبيل. ويتعين تحديد مراحل وأساليب النهوض بالمشاريع والبرامج الطبية والبيئية، لكفالة استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجمهورية بيلاروس، التي هي بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقال ويعيش في ظروف قاسية من جراء كارثة تشيرنوبيل.

وأود أن أذكر فيما يلي المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتعاون الدولي مع بيلاروس في فترة ما بعد تشيرنوبيل:

- تركيز الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية على تقديم المساعدات الطبية وسائر المساعدات المجانية لأشد الفئات السكانية تضررا، أي الأطفال، والمنظفين، وسكان المناطق التي أُخليت من سكانها؛
- قيام الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية بترسيخ دعائم نهج طويل الأجل، في مجال السياسة العامة، لحل المشاكل الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل؛

- تعزيز التعاون الثنائي بشأن تشيرنوبيل بين بيلاروس والبلدان المانحة، كأساس إضافي للمشاريع البحثية والتطبيقية الدولية؛

- نشر معلومات متوازنة وموضوعية بين السكان المتضررين وكذلك في أنحاء العالم.

وحكومة جمهورية بيلاروس ترى أن تنفيذ المقترحات آتفة الذكر سيساعد على تقسيم العمل، بصورة مناسبة، بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأوجه اليكم الدعوة للمشاركة في افتتاح وأعمال المؤتمر الدولي (الإقليمي) المعني بالتنمية المستدامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وهو المؤتمر الذي سيعقد في مينسك خلال الفترة من ٢٣ الى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

(توقيع) أليكسندر لوكاشينكو

المرفق الثاني

مذكرة حول إمكانية القيام، تحت رعاية الأمم المتحدة، بتنفيذ مقترحات بيلاروس في مجال التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل

[الأصل: بالروسية]

أعربت حكومة جمهورية بيلاروس، مرارا وتكرارا، عن بالغ قلقها إزاء استمرار الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل على حياة وصحة الناس.

ولم يشهد العالم قط كارثة بيئية بمثل هذا الحجم. ويقدر عدد الضحايا اليوم بالآلاف. كما أن معاناة الناس مستمرة. وقد اضطرت حكومة جمهورية بيلاروس إلى تخصيص ما يقرب من ربع دخلها القومي لحل المشاكل المترتبة على حادثة تشيرنوبيل. والجرعة الإشعاعية التي تعرض لها السكان هي أعلى ما شهده العالم. وازدادت نسبة الإصابة بسرطان الغدة الدرقية مئات المرات، وانخفضت نسبة المواليد بواقع ٤٠ في المائة.

إن اقتصاد بيلاروس يتعافى تدريجيا من الخسائر التي لحقت به من جراء كارثة تشيرنوبيل. ولا يزال لهذا الجهد أولوية في برامج الحكومة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. غير أن بيلاروس ليست في وضع يسمح لها بحل كل هذه المشاكل بمفردها. فحاجتها إلى الموارد اللازمة لتجاوز آثار الكارثة تفوق بكثير قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية.

ولا تزال مشكلة تشيرنوبيل مأساة إنسانية ذات أبعاد دولية، ولا يمكن حلها إلا بجهود دولية هادفة ودؤوبة.

وحكومة جمهورية بيلاروس تعلق أهمية بالغة على أنشطة الأمم المتحدة في مجال حشد المساعدة الدولية وإبراز اهتمامات بيلاروس الخاصة في فترة ما بعد كارثة تشيرنوبيل باعتبارها أشد الدول تضررا وأقلها موارد مالية. وتقدر بيلاروس ما تم بذله من جهود حق قدره، وهي ممتنة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، على ما قدمته من مساهمة في القضية النبيلة المتعلقة بمساعدة ضحايا تشيرنوبيل.

إن الجمعية العامة، والأمين العام للأمم المتحدة، وآليات تنسيق التعاون الدولي بين الحكومات وبين المؤسسات، التي أنشئت في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، وكذلك أنشطة الصناديق، والبرامج والهيئات والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة، قد قدمت وما زالت تقدم مساهمة كبرى في إجراء دراسة موسعة ومتعددة الجوانب، لتخفيف وتقليل الآثار الناجمة عن كارثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، وتجنب وقوع حوادث نووية جديدة، ورفع درجة تأهب المجتمع الدولي للاستجابة للحوادث التي تترتب عليها آثارا إشعاعية.

إن حكومة جمهورية بيلاروس على اقتناع تام بأن المشكلة الرئيسية ما زالت تتمثل في تمويل قائمة برامج ومشاريع تشيرنوبيل ذات الأولوية، التي استعرضتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥. وقد نفذت موارد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتشيرنوبيل. وبدون مساعدة إضافية من جانب المجتمع الدولي، سيحتتم وقف مساعي الأمم المتحدة في هذا المجال في وقت تأكدت فيه أخيرا المخاوف التي تم الإعراب عنها من قبل إزاء طول أمد الآثار المهلكة للكارثة.

إن جمهورية بيلاروس مدركة تماما للحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة، ولا تعول على موارد إضافية من ميزانيتها. وفي هذا الصدد، تود حكومة جمهورية بيلاروس أن تشير إلى ما صرح به الأمين العام للأمم المتحدة من قبل عن اعتزام قيام اللجنة الرباعية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتشيرنوبيل، في أقرب اجتماع لها، ببحث وإقرار مراحل وأساليب أنشطة الأمم المتحدة في مجال حض المانحين للنهوض بالمشاريع والبرامج الطبية والبيئية الكفيلة باستئناف التنمية المستدامة للبلدان الثلاثة الأشد تضررا نتيجة لكارثة تشيرنوبيل.

ولا بد من بذل مساع إضافية بغية توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الطابع الطويل الأجل للآثار الناجمة عن حادثة تشيرنوبيل، مع مراعاة أبعاد المشكلة والاستجابة غير الكافية من جانب المانحين الدوليين. وترى بيلاروس أنه لا بد من القيام في أقرب اجتماع للجنة الرباعية لتنسيق الأنشطة المتعلقة بتشيرنوبيل، ببحث استراتيجية التعاون الدولي في العقد الثاني من فترة ما بعد تشيرنوبيل وإقرار برنامج عمل للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع الدولية المتصلة بتشيرنوبيل.

وتود حكومة جمهورية بيلاروس بيان ما يلي من مجالات ذات أولوية للتعاون الدولي في فترة ما بعد حادثة تشيرنوبيل:

- تركيز الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية على تقديم المساعدات الطبية وسائر المساعدات المجانية لأشد الفئات السكانية تضررا، أي الأطفال والمنظفين، وسكان المناطق التي أخلت من سكانها؛
- قيام الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية بترسيخ دعائم نهج طويل الأجل، في مجال السياسة العامة، لحل المشاكل الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل؛
- تعزيز التعاون الثنائي بشأن تشيرنوبيل بين بيلاروس والبلدان المانحة، كأساس إضافي للمشاريع البحثية والتطبيقية الدولية؛
- نشر معلومات متوازنة وموضوعية بين السكان المتضررين وكذلك في أنحاء العالم.

إن حكومة جمهورية بيلاروس تجد نفسها، للأسف، مضطرة إلى أن تقرر أنه على مدى عشر سنوات بعد كارثة تشيرنوبيل، لم يتمكن العالم من إنشاء نظام فعال لدراسة جميع الآثار الناجمة عنها، وذلك

بحكم ظروف اقتصادية وتنظيمية شتى. وفي هذا الصدد، تقدمت حكومة جمهورية بيلاروس بفكرة إنشاء "مركز علمي حكومي دولي معني بمشاكل حادثة تشيرنوبيل" في نيسان/أبريل ١٩٩٦، وذلك خلال مؤتمر فيينا الدولي المعقود تحت شعار "عشر سنوات بعد تشيرنوبيل: تقييم الآثار الإشعاعية الناجمة عن الحادث".

إن جمهورية بيلاروس تشيد بمساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية في إنشاء المركز الدولي للأبحاث العلمية والتقنية في أوكرانيا، على أساس محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، وذلك تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمركز الدولي لتقليل الآثار الطبية الناجمة عن حادثة تشيرنوبيل، تحت رعاية منظمة الصحة العالمية في أوبنيسك (الاتحاد الروسي)، وكما أنها تعلق أهمية بالغة على خبرتهما، وتعتبر أنشطة المركزين المذكورين خطوة كبيرة للأمام على طريق زيادة إمكانيات المجتمع الدولي في مجال دراسة وتخفيف وتقليل الآثار الناجمة عن مثل تلك الحدوث.

إن جمهورية بيلاروس إذ تتقدم باقتراح بشأن إنشاء وتشغيل المركز، تأخذ في اعتبارها وجود مصلحة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، لا سيما الاتحادات العلمية الدولية والاتحادات المهنية غير الحكومية الأخرى، وتقر أيضا بضرورة تجنب ازدواجية أنشطة البرامج العلمية الدولية والمراكز الدولية التي تعمل آجالا طويلة.

إن منطقة بوليسك الحكومية المحكمة بيئيا من الإشعاعات، والتي تقع في جمهورية بيلاروس في إقليم يتاخم مباشرة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، تتوافر فيها البنية الأساسية اللازمة، ولا سيما العلماء والخبراء ذوو المؤهلات الرفيعة، كما تتوافر فيها ظروف ومواضيع بحثية فريدة، مما يمكن من وضع نهج عملية وأساليب فعالة للتغلب على الآثار الناجمة عن الكوارث النووية، ومن إجراء الإصلاح البيئي للأراضي الملوثة بالنويدات المشعة.

وتشمل أنشطة المنطقة المحمية مواضيع البحث العلمي التالية:

- إجراء رصد البيئة الإشعاعية للأراضي التي تتاخم مباشرة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية؛
- تحديد إمكانيات أنشطة التشجير في التربة الملوثة بالنويدات المشعة؛
- دراسة هجرة النويدات المشعة في النظم الإيكولوجية الحرجية والمائية؛
- التنبؤ بحركة انتقال التلوث الإشعاعي في الأراضي الزراعية.

ويشكل وجود العوامل التالية في جمهورية بيلاروس عنصرا هاما لإجراء أبحاث طبية موثوقة:

- إحصائيات الإصابة بأمراض الغدة الدرقية مثل حادثة تشيرنوبيل؛

- سجل قومي كامل بالأفراد الذين اشتركوا في تدابير ما بعد الحادثة وتدابير التعمير في الأراضي المتاحة لمحطة تشيرنوبيل للطاقة النووية؛
- برنامج قومي لما بعد حادثة تشيرنوبيل لدراسة ومنع الآثار الوراثة.

ويمكن للدول الأكثر تضررا بحادثة تشيرنوبيل أن تأخذ على عاتقها جزئيا تمويل إنشاء وتشغيل المركز. ويمكن تغطية جزء من تلك النفقات على حساب الجزء المتراكم وغير المنفق من اشتراكاتها بالعملة الوطنية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأيضا عن طريق الاشتراكات الطوعية للمانحين غير الحكوميين المهتمين.

ويمكن لمؤسسات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية المهمة تعويض مصروفات شراء المعدات اللازمة، في إطار ما تملكه من موارد.

وتعتزم حكومة جمهورية بيلاروس تهيئة أفضل الظروف الملائمة لتنفيذ مشاريع أبحاث علمية متعددة الأطراف في "المركز العلمي الحكومي الدولي المعني بمشاكل حادثة تشيرنوبيل"، وتأمل في أن تعرف آراء البلدان الأجنبية والمنظمات الدولية عن اتجاهات الأبحاث العلمية المشتركة، وعن تنظيم وتمويل الأنشطة، وكذلك عن اشتراك العلماء والخبراء الأجانب في تنفيذ المشاريع.

وتشيد جمهورية بيلاروس بالمبادرات المتعددة الأطراف للبلدان الصناعية المتقدمة النمو الرامية إلى تأمين سلامة المفاعلات النووية العتيقة، لا سيما من نوع مفاعلات تشيرنوبيل. بيد أن حكومة جمهورية بيلاروس يساورها القلق، في نفس الوقت، لما يدور في العالم من نقاش مفاده أن موضوع إزالة الآثار الطبية والبيئة الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل التي يتحمل بلدنا ثقلها، "ينتهي" بسبب إغلاق مفاعل تشيرنوبيل.

إن حكومة جمهورية بيلاروس مقتنعة بأن الجهود الدولية المعنية بتعزيز نظام السلامة النووية ينبغي أن تتزامن مع التدابير الوقائية الإضافية بحيث تستبعد إمكانية حدوث حالات تشيرنوبيل جديدة في المستقبل. ويتمشى هذا تماما مع ولاية قرار الجمعية العامة ١٣٤/٥٠ المعنون "تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

وترى حكومة جمهورية بيلاروس أنه من الملائم، بجانب الاستثمار في تحسين سلامة المفاعلات النووية، النظر في توظيف رؤوس الأموال بغرض درء الآثار التي تنجم عن الحوادث في محطات الطاقة النووية وتنفيذ برامج التعمير.

وبالنظر إلى ما تقدم، تنادي بيلاروس بإنشاء "صندوق استئماني دولي لإزالة الآثار الناجمة عن الحوادث الإشعاعية"، يدخل في نطاق مهامه تجميع جزء من أرباح الشركات الدولية التي تقوم ببناء الآلات النووية وآلات الطاقة النووية، وإعادة توزيع تلك الموارد على الأغراض السالفة الذكر.

وفي هذا الصدد، تعلق بيلاروس بأهمية بالغة على خبرة منظمات حكومية دولية ذات شأن، مثل المرفق البيئي العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مسألة تمويل البرامج والمشاريع الدولية البيئية المنحى.

إن حكومة جمهورية بيلاروس مجبرة، في نفس الوقت، على أن تقرر أن أنشطة تلك المنظمات لا تراعي عمليا المصالح الحيوية للدول التي تضررت نتيجة للكوارث النووية والتكنولوجية وغيرها من الحوادث، وتشعر بالتالي بالحاجة إلى تعمير البيئة واستئناف تنميتها المستدامة.

ويمكن، في المقام الأول، لبلدان وشركات "المجتمع النووي الدولي" وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية أن تكون بمثابة الشركاء الطبيعيين والمؤسسين المحتملين للصندوق.

وترى حكومة جمهورية بيلاروس أن الاقتراحات التي سبق ذكرها كفيلة بضمان تقسيم ملائم للعمل بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، مع إعطاء الأفضلية النسبية اللازمة لكل منهما.

إن جمهورية بيلاروس تتخذ موقفا مرنا حيال مقترحاتها في مجال التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل، وذلك لتشكيل توافق في الآراء حول إمكانية تنفيذها تحت رعاية الأمم المتحدة، وهي مستعدة للتعاون في بحث أفكار أخرى بشأن أفضل كيفية لتنظيم التعاون الدولي في العقد الثاني من فترة ما بعد تشيرنوبيل.

وتعول جمهورية بيلاروس على الدعم السياسي لتلك الاقتراحات من جانب الأمم المتحدة ومؤسساتها، وكذلك من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

- - - - -